



جائزة النزاهة ومكافحة الفساد لأفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد 2019

دليل الترشح معد من قبل ائتلاف أمان

الضفة الغربية وقطاع غزة

جائزة النزاهة

تشجيع... تكريم... تحفيز

في سبيل تحفيز الشعب الفلسطيني أفرادا ومؤسسات لشن حرب ضد الفساد والفاستين، وتشجيعهم على تحمل مسؤولياتهم تجاه محاربة الفساد من خلال الإبلاغ عن أفعال الفساد التي يشهدونها أو يقعون ضحية لها، يمنح ائتلاف أمان جائزة سنوية مالية وتقديرية للعاملين الذين أسهموا بالكشف عن حالات فساد وتلاعب بالمال العام أو أسهموا في حماية المال العام في كل من القطاع العام والهيئات المحلية والإعلام، أو إعداد أبحاث متخصصة في مواضيع مكافحة الفساد. يرى ائتلاف أمان في منح هذه الجائزة تكريماً لأشخاص يمتلكون الجرأة لكشف الحقائق.... أشخاص يتمتعون بالنزاهة... أشخاص يؤمنون بأن مكافحة الفساد جهد وطني يقع على عاتق كل مواطن.... أشخاص يدركون بأنهم شركاء في المال العام من خلال الضرائب التي يدفعونها وبالتالي فإنهم يسهمون في حماية هذا المال... أشخاص خاطروا بمصدر رزقهم وتحملوا مخاطر شخصية من أجل توجيه رسالة مفادها: بوجود الفساد الجميع يدفع الثمن، وقولك لا للفساد له وزن. إن أهمية جائزة النزاهة لا تكمن في قيمتها المالية، وإنما تكمن في تكريم وحماية من يتمتعون بالنزاهة في عملهم والجرأة والشجاعة في كشف أفعال الفساد مهما كان حجمها ومهما كان منصب الفاسدين على الرغم من كل الصعوبات والضغوطات التي تمارس عليهم.

جائزة أفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد للعام 2019

هدف الجائزة:

تسعى أمان ومن خلال تقديم جائزة أفضل بحث يتعلق بمكافحة الفساد والحكم الرشيد إلى اشراك وتحفيز فئة الباحثين الشباب بمن فيهم طلبة الجامعات الفلسطينية على إعداد أبحاث تتعلق بمكافحة الفساد، ودمج الشباب في منظومة وثقافة النزاهة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى الانخراط في الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني من خلال رفع وعيهم بمخاطر ونتائج وأسباب هذه الظاهرة. كل ذلك بهدف خلق ثقافة مجتمعية مضادة رافضة لممارسات الفساد ووعي مجتمعي به.

يمنح ائتلاف أمان جائزة مالية نقدية ومعنوية في حفل النزاهة الوطني في كانون أول 2019

شروط التقدم للجائزة :

- أن يكون المتقدم للجائزة من الباحثين الشباب ضمن الفئة العمرية (18-40 سنة) بمن فيهم طلبة الجامعات في احدى المراحل التالية: بكالوريوس، دبلوم عالي او ماجستير، أو أن يكون البحث قد انجز في السنتين الماضيتين خلال دراسته/ها الجامعية.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً.

- مراعاة أسس البحث العلمي الصحيحة.
- أن لا يكون المتقدم قد حصل على جائزة أمان لأفضل بحث في السابق.
- أن يعالج البحث إحدى الموضوعات التالية:

1. أحد أشكال الفساد في المجتمع الفلسطيني مثل الوساطة، المحسوبية، المحاباة، الرشوة، إهدار المال العام، تضارب المصالح، غسل الأموال، اختلاس المال العام، استغلال النفوذ الوظيفي، الكسب غير المشروع، التحرش الجنسي.
2. منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام (مؤسسات وزارية، غير وزارية، هيئات محلية)، والقطاع الخاص (شركات المساهمة العامة)، والقطاع الأهلي (الجمعيات الخيرية، المؤسسات الأهلية، النقابات) والإعلام والأحزاب السياسية.
3. أثر ونتائج الفساد على إحدى شرائح أو فئات المجتمع الفلسطيني (الشباب، المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، الفقراء، المسنين).
4. دور هيئات الرقابة والمساءلة والمحاسبة الرسمية في مكافحة الفساد (القضاء، المجلس التشريعي، ديوان الرقابة المالية والإدارية، النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد).
5. منظومة الشفافية في العمل العام الفلسطيني (حق الوصول الى المعلومات، إقرار الذمة المالية، شفافية الموازنة العامة، شغل الوظائف العليا).
6. ثقافة مكافحة الفساد (دور التعليم، دور المؤسسات الدينية، دور الإعلام، الإبلاغ عن الفساد، دور المجتمع المدني).

- ألا يزيد حجم البحث عن 7500 كلمة (ما يعادل 25-30 صفحة)، بحيث تحتوي صفحة A4 الواحدة على (250 كلمة)، بنوع خط Simplified Arabic حجم 12.
- أن يشكل البحث نتاجاً معرفياً جديداً على الموضوع المبحوث.
- أن لا يكون المتقدم قد حصل على جائزة النزاهة لأفضل بحث في السابق.
- أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

❖ **صفحة الغلاف** تشتمل على: اسم المتقدم، اسم البحث، الدرجة العلمية، اسم الجامعة/ الكلية.

❖ **الملخص التنفيذي**

❖ **المقدمة** وتشتمل على: مشكلة البحث، أهداف البحث الرئيسية، أسئلة وفرضيات وحدود البحث، منهجية البحث (من 2-3 صفحات).

❖ **عرض وتحليل النتائج** (20 صفحة).

❖ **الاستنتاجات والتوصيات** (2-3 صفحات).

❖ **الملاحق.**

- في حالة إعداد بحث جديد، على المتقدم/ة التواصل مع وحدة الرصد والدراسات في أمان للحصول على مساعدة وتوجيه بخصوص منهجية البحث أو مقترح البحث.

- في حال كان البحث قد أُعد لنيل درجة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه ويرغب الشخص في التقدم بنفس البحث للجائزة فيتوجب عليه أن يقوم بإعداده بشكل مختصر لصالح الجائزة بما لا يضر بمضمون البحث والأفكار المطروحة.
- الالتزام بالمواعيد المعلن عنها للترشح لهذه الجائزة.

الحصول على الدليل و الشروط:

- على الراغبين/ات التقدم للجائزة تحميل دليل وشروط جائزة أفضل بحث من مواقع أمان الالكترونية www.aman-palestine.org أو www.facebook.com/AmanCoalition أو على تويتر [AMANCoalition](https://twitter.com/AMANCoalition) أو من خلال مكاتب أمان في رام الله وغزة.

تقديم الطلبات:

- يتم تقديم الطلبات بإرسال **مشروع البحث** متضمنا (عنوان البحث، المشكلة أو القضية، الأهداف، أسئلة وفرضيات البحث) ورسالة اهتمام وتعريف بالنفس بدءا من 2019/4/1 حتى 2019/9/30 على البريد الالكتروني: awards@aman-palestine.org
- آخر موعد لتسليم الأبحاث بشكلها النهائي على نسختين (نسخة ورقية ونسخة الكترونية) هو 2019/9/30 حيث سيتم ترحيل الأبحاث التي ترد المؤسسة بعد هذا التاريخ الى العام القادم.
- تقوم منسقة الابحاث بفرز الابحاث المستلمة الى قسمين الاول: الابحاث المرشحة عن درجة البكالوريوس، والثاني: الابحاث المرشحة عن درجة الماجستير والدكتوراه، كلا على حدا، ويتم اختيار البحث الفائز عن كل درجة عند التقييم.
- تقوم اللجنة بالعمل على تقييم الابحاث ضمن مرحلتين، المرحلة الاولى تشمل غريلة الابحاث واختيار الافضل من بينها (short list)، من ثم الانتقال للمرحلة الثانية من التقييم لاختيار البحث الفائز من بين الابحاث الافضل.
- تعمل اللجنة الفنية للجائزة على دراسة الأبحاث والذي قد يستدعي إجراء مقابلات أو اتصالات مع بعض المتقدمين حول البحث المقدم.
- تقوم هيئة المحكمين المؤلفة من شخصيات وطنية وأكاديمية بمناقشة التنسيبات المقدمة من اللجنة الفنية واختيار الفائز/ة في الجائزة.

الجهات المشرفة على منح الجائزة

اللجنة الفنية للجائزة:

- تتألف اللجنة الفنية من شخصيات أكاديمية وخبراء في مجال البحث للإشراف على ما يلي:
1. إعداد وتطوير معايير منح الجائزة وآليات الإعلان والترشح، إضافة لتطوير نماذج الترشح والترشيح وتطوير المواضيع التي ستعالجها الابحاث في كل عام والمواصفات الفنية لها.
 2. دراسة الابحاث المتقدمة ومراجعتها وتدقيقها وفحص مدى استيفائها للمعايير والمتطلبات المعلنة.

3. تتسبب الفائز/ة لنيل الجائزة من خلال تقرير ترفعه اللجنة الفنية للجنة التحكيم ويقوم ممثل عن اللجنة بعرض التقرير وتوصياته في اجتماع لجنة التحكيم.
4. يمتنع عضو اللجنة الذي أشرف على اي بحث متقدم للتنافس على الجائزة من المشاركة في تقييمه.

هيئة المحكمين:

تضم هيئة المحكمين شخصيات اعتبارية ممثلة عن كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني تمتاز بالمصداقية الوطنية والاجتماعية وتختص بما يلي:

1. مراجعة ومناقشة التقارير التي تعدها وترفعها اللجان الفنية لجائزة النزاهة.
2. دراسة توصيات اللجان الفنية والاطلاع على الطلبات المرشحة لنيل الجائزة.
3. اتخاذ القرار حول الفائزين/ات في الجائزة.
4. تكريم الفائزين/ات بالجائزة في حفل النزاهة الوطني الذي تعقده أمان في كانون أول من كل عام احياءً لليوم العالمي لمكافحة الفساد.

ملاحظة: في حال تبين للجنة أن أي من المعلومات المقدمة في هذا البحث تخالف حقوق الملكية الفكرية والنشر سيتم استبعاد البحث، أما إذا تبين بعد منح الجائزة للفائز/ة أية مخالفة يحق للمؤسسة سحب الجائزة.

عنوان أمان

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"

عمارة الريماوي، الطابق الأول

شارع الإرسال، حي المصايف، رام الله

هاتف: 2974949، 2989506

بريد الكتروني: awards@aman-palestine.org

مكتب غزة: شارع حبوش المتفرق من شارع الشهداء، عمارة دريم- طابق 3 هاتف: 2884767 -فاكس 2884766

ملحق تعريفات لأغراض الجائزة:

تعريف الفساد

الفساد كما حدده أمان لأغراض هذه الجائزة والمتفق عليه دولياً "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه ولجماعته، وعليه يجب تزامن عنصران في السلوك ليتم تصنيفه بأنه فساد، هما استغلال الفاسد للصلاحيات التي يتمتع بها كونه يشغل وظيفة عامة واتخاذ قرارات لتحقيق منافع ذاتية وليس وفقاً للمصلحة العامة، وقد يتخذ هذا الفعل أشكالاً متنوعة منها:

الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تدخل طرف ثالث لتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

المحسوبية: وتُعرف بأنها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفاً للأصول.

غسل الأموال: حسب القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وبموجب نص المادة الأولى التي تعرف جريمة غسل الأموال على أنها "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة".

اختلاس المال العام: أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه، حيث يستغل الموظف العام حقيقة أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك.

استثمار الوظيفة العامة: استغلال الموظف للصلاحيات الوظيفية الممنوحة له بموجب المنصب والوظيفة العامة للحصول على مكاسب مادية شخصية.

الكسب غير المشروع: وهو الزيادة غير المبررة على ثروة الموظف العام.

التحرش الجنسي: فعل يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، يكون إما لفظياً أو مادياً (بالتزغيب أو التخويف) للحصول على متعة جنسية، يمارسه المسؤول أو رب العمل تجاه مرؤوسيه مستغلاً نفوذه وموقعه والصلاحيات الممنوحة له ومستغلاً مطالبة مرؤوسيه بحقوقهم واحتياجاتهم.

الاتجار بالنفوذ: وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو مجرد عرضها عليه أو منحة إياها سواء كان ذلك له مباشرة أو عن طريق وسيط وذلك حتى يقوم باستغلال نفوذه سواء كان ذلك النفوذ فعلياً أي ناتج عن قدرته في إصدار قرارات أو أوامر بحكم موقعه القيادي.

هدر المال العام: وهو مرتبط باستغلال المنصب العام ويندرج تحت هذا التعريف أن يقوم الموظف بإعفاء شركات أو مواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، أو أن يقوم باستعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة أو معداتها أو أجهزتها لأغراض غير أغراض عمل المؤسسة وبرامجها الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

القطاع العام: اية وزارة أو ادارة أو مؤسسة عامة أو سلطة (مدنية وعسكريه، وزارية وغير الوزارية) أو أية جهة أخرى تتلقى موازنتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ملحقة بها.

الموظف العام: يقصد به الموظف أو الموظفة وهو الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة احدى الدوائر الحكومية أيأ كانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها.

الوظيفة العمومية: مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة الى الموظف للقيام بها بمقتضى قانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة لها أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات ادارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي واداري معين. تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.